عرض كتاب

السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة

د. سليمان المنذرى

الناشر : مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٩ .

عرض : شذى حميد*

بعد صمت رهيب دام أكثر من ثلاثة عقود ، عاد الحديث مجددا عن السوق العربية المشتركة على لسان المسئول العربى والأجهزة التنفيذية والإعلامية فماذا عدا مما بدا كما يقول المناطقة ، بل ما هى المستجدات العربية والدولية التى طرأت على الساحة الاقتصادية لتكون حافزا لتفعيل السوق العربية المشتركة ، بعبارة أخرى ما هى التحديات المحلية والدولية التى تواجه الاقتصادات العربية وتدعو العرب إلى التكتل الاقتصادى ، وما هى تجربة الماضى وأسباب فشلها وما هى تحديات المستقبل التى لا مناص من تقليل آثارها السلبية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة . تلك أسئلة ملحة تطرح نفسها على الباحث والمسئول العربى لوضع تصور إستراتيجى للعمل الاقتصادى العربى المشترك أكثر واقعية وأقرب إلى التحقيق ونحن على مشارف قرن جديد . هذه باختصار هى المواضيع التى يعالجها *الدكتور/ سليمان المنذرى* الخبير الاقتصادى العربى فى كتابه الجديد "السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة" الذى صدر مطلع العام الجارى ١٩٩٩ بالقاهرة . يتضمن الكتاب ثلاثة أبواب يتناول المؤلف فى الباب الأول منها المدخل التاريخى فيبحث فى التطور التاريخى لآليات التكامل الاقتصادى العربى من واقع تجربة الكاتب الوظيفية فى الأجهزة الاقتصادية العربية ــ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٧ــ١٩٧٦) مديرا للإدارتين الاقتصادية والدولية

* ماجستير علوم سياسية .

لجامعة الدول العربية (١٩٧٦ــ١٩٩٨) ومن خلال المواقع الوظيفية التى شغلها استطاع أن يشارك فى معظم الأعمال التمهيدية للاتفاقيات الاقتصادية ومشاريع التكامل الاقتصادى والمواثيق الاقتصادية لاستراتيجية عمان ١٩٨٠ وهو بذلك يقدم دراسة تحليلية ونقدية لتلك الجهود القومية وحظوظها فى التطبيق وأسباب التعثر والفشل التى رافقتها . ويسجل الكاتب فى هذا الباب رؤيته لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ــ مراجعة وتقييم ــ وهو يراجع محاضر وضع تلك الاتفاقية فى بحمدون عام ١٩٥٦ كيف سيطر المد الوطنى والقومى خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات على صناع القرار العربى للسير فى اتجاه الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى وأن ذلك القرار لم يكن مبنياً على الإيمان القومى والقناعة بأهمية العمل الوحدوى المشترك بل كان مسايرة لضغوط شعبية ، لا مناص من احتوائها والسير فى ركابها فى ذلك الوقت .

أما فى الباب الثانى ، فيتناول الكاتب دراسة تطبيقيه لأركان السوق العربية المشتركة وفقاً لمنهجية تاريخية تناقش أهداف السوق التى تضمنها القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ فالقرار المذكور جاء ترجمة لأهداف الاتفاقية التى نصت فى مادتها الأولى على قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- حقوق التملك والإيصاء والإرث .

أما بلوغ هذه الأهداف فقد حددتها المادة الثانية وجاءت منسجمة مع هذا الاتجاه في تأكيد المدخل التبادلي ، خاصة في جعل البلدان الأعضاء منطقة جمركية واحدة مع توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والنقل والترانزيت وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة ، مع اتخاذ بعض الإجراءات التنسيقية في بعض التشريعات والسياسات القطاعية . ويؤكد الكاتب أن قرار السوق العربية المشتركة الذى أريد به أن يكون خطوة تنفيذية لتحقيق الوحدة الاقتصادية لم يتجاوز في مفهومه المنطقة التجارية الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد ، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد إلى السوق التي ظلت عضويتها مقتصرة على خمس دول عربية فقط هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا حتى اليوم . وفي محاولة لتقييم أثر السوق العربية المشتركة المعطلة يتفق المؤلف مع رأى جمهرة من الاقتصاديين العرب "عبد الحسن زلزلة ــ محمد محمود الامام ــ يوسف صايغ ــ لبيب شقير ــ عبد الحميد إبراهيم" على أن قرار السوق يعنى خطوة تراجعية إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح طالما انه يقتصر على إنشاء خطة تبادل حر ومحاولة تكوين منطقة جمركية . وحتى في إطار هذا الهدف المتواضع ــ قياساً للطموحات ــ لم يتحقق على أرض الواقع رغم مضى ما يزيد على خمسة وثلاثين عاماً على تاريخ صدور القرار رقم ١٧ الشهير . فما هي أسباب ذلك ؟ بعد أن يستعرض الكاتب في الباب الثانى الجهود التي بذلت خلال تلك السنوات لتحقيق أهداف السوق ــ استعراضاً يعكس معايشة

المؤلف المتواصلة فى مطبخ صنع القرار الاقتصادى ـ يقدم رؤيته لمأزق السوق العربية المشتركة وأسباب تعثرها ، فيردها إلى جملة عوامل داخلية وخارجية أسهمت فى هزال النتائج التى تحققت فى مجال العمل التكاملى الذى ارتبط بقرار السوق العربية المشتركة . ووفقا لرؤية الدكتور يوسف صايغ فإن هناك أربع مجموعات من العوامل هى: ضغوط المصالح الضالعة (سواء كانت مصالح الحكام أو البيروقراطية أو التكنوقراط أو رجال الأعمال) أولا ، وتزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة ثانيا ، والخوف والريبة المتبادلين بين الأنظمة العربية ثالثا ، ثم تقلب الحياة السياسية العربية ومزاجيتها رابعا . وكانت حصيلة ذلك تنافس الاقتصادات العربية وانعزالها ، وما تحقق من خطوات تكاملية لا يعكس التزاما واضحا بالاندماج وبسلم أولويات مدروس ومخطط بعناية .

ويضيف المؤلف آراء أخرى لا تقل أهمية فى إخفاق العرب لتحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال السوق العربية المشتركة تتلخص فى أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتى ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية تاريخية. ولتهيئة الظروف الملائمة لتكامل اقتصادى عربى جاد لابد من إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة فى توحيد السوق العربية ، ذلك أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى ضاغطة على الحكومات فى هذا الشأن ، ومن ثم فلابد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لتحقيق التنمية من خلال التكامل ، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية وهذا الطرح كما يسميه المفكر العربى الكبير الأستاذ ***الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله*** بالتنمية التكاملية (أنظر بحثه: العولمة الاقتصادية والتنمية العربية ـ ندوة العرب والعولمة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام

١٩٧٧ ببيروت) وهى ذات الأفكار التى تبنتها استراتيجية عمان ١٩٨٠ وسبق ***للدكتور/ عبد الله*** ورفاقه التنمويين العرب طرحها فى وقت مبكر من السبعينات .

فى الباب الثالث والأخير تحت عنوان نظرة مستقبلية يتناول المؤلف دراسة التحديات المستقبلية التى تواجه الاقتصاد العربى ، فبعد أن يستعرض طبيعة الاقتصادات العربية ، وموقف الأقطار العربية من تحرير التجارة الخارجية ، يمهد لبحث التطورات الدولية والإقليمية وآثارها على الاقتصادات العربية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام القطبية الأحادية فى إدارة شئون العالم . فقد اتضحت معالم ثلاثة اتجاهات لإعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، وهذه الاتجاهات هى: قيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ نتيجة لانتهاء جولة ارجواى ثم الاتجاه الثانى الذى استهدف المنطقة العربية بطرح مشروع "الشرق أوسطية" بعد أن لاح فى الأفق سراب التسوية السلمية اثر اتفاق أوسلو بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل وعقد مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تجزئة الوطن العربى إلى مجالين إقليميين وضم إسرائيل وتركيا وربما دول أخرى) . أما الاتجاه الثالث فتمثل فى تحرك الاتحاد الأوروبى لطرح مشروع التعاون مع دول شرق وجنوب المتوسط وعقد للتبشير بالمتوسطية مؤتمر برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) وصدر فى ختامه إعلان برشلونة . وقد بحث الكاتب هذه التحديات التى تشكلها التوجهات والمشروعات المذكورة وانعكاساتها على المنطقة العربية ومستقبل الاقتصاد العربى . فهذه المشروعات وخاصة الشرق أوسطية والمتوسطية تمثل مشروعات بديلة للتكامل الاقتصادى العربى كما هى مطروحة على الساحة الدولية والإقليمية .

وبعد أن يناقش الكتاب أهداف منظمة التجارة العالمية وموقف الدول العربية من الانضمام إليها وانعكاساتها على الاقتصادات العربية لاسيما تحرير تجارة السلع الغذائية ، وتحرير تجارة الخدمات ، وتحرير تجارة المنسوجات والملابس والسلع المصنعة عموماً ، ثم أثر الاتفاقية على الصناعة النفطية ، يرى أن البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية رغم مشاركتها فى مفاوضات الجات إلا أنها لعبت دوراً ثانوياً فى المفاوضات وكانت الكلمة الحاسمة للدول الصناعية التى فرضت نتائج الاتفاقية التى تمثل مصالح هذه الدول الغنية وقامت بصياغتها لخدمة هذه المصالح. بعبارة أخرى فإن العولمة الاقتصادية تهدف إلى تهميش البلدان النامية وسلب كافة المكتسبات المحدودة التى حصلت عليها فى ظل نظام المعاملة التفضيلية .

إن مواجهة هذه التحديات لا تتم إلا من خلال إقامة التكتل الاقتصادى العربى فى عصر التكتلات العملاقة والشركات متعدية الجنسيات التى تسيطر على ٧٠% من تجارة العالم . ففى عالم اليوم الذى تحكمه معادلات القوة ومنطقها وتزايد التدويل المطرد والاعتماد الدولى المتبادل ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها ، يفرض التكامل الاقتصادى نفسه بديلاً حتمياً وموضوعياً وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات .

يقدم الكاتب فى الفصل السادس والأخير من الباب الثالث افكاراً لخطة قومية لإحياء السوق العربية المشتركة فى ضوء معطيات التجربة السابقة والواقع السياسى والاقتصادى العربى على امتداد العقود الماضية الذى حال دون قيام السوق نظراً لكون متطلبات إنجازها لم تتوافر بعد لاسيما فى مجال حرية تنقل المواطنين العرب لأسباب أمنية ، وحرية تنقل رؤوس الأموال والبضائع لأسباب اقتصادية ومالية وتحفظات سياسية ، إلا أن دواعى الأمن الاقتصادى القومى والمتغيرات الدولية المتلاحقة تفرض اليوم على

المسئولين العرب وصناع القرار المبادرة لتفعيل الرؤية القومية مبتدئين باستنباط أفضل الصيغ وأقربها إلى القبول ممثلة بمنطقة التجارة الحرة . ويسجل المؤلف تحفظين اثنين قبل طرحه خطة إحياء السوق العربية المشتركة وهما :

أولا : إن منظمات العمل العربى المشترك بوضعها الراهن لا تصلح أن تكون إطارا تنظيميا مناسبا للاضطلاع بمهمة تاريخية كبرى مثل إنجاز السوق العربية المشتركة فالمنظمة الأم جامعة الدول العربية غارقة فى بحر المشاكل السياسية ومهمومة بتعثر العملية السلمية ، ناهيك عن عجزها التام عن إجراء المصالحة العربية أو الالتفات إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة فى كثير من الدول العربية . ولذلك تصبح مسألة الهيكلة الجديدة لمؤسسات العمل العربى المشترك ضرورة عاجلة يتم بمقتضاها فصل العمل الاقتصادى عن العمل السياسى فى جامعة الدول العربية وإنشاء منظمة جديدة ومستقلة تحت مسمى منظمة السوق العربية المشتركة ، وهذا المقترح من شأنه وضع حد للازدواجية القائمة وتحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية .

ثانيا : إن تنفيذ السوق العربية المشتركة لا يتطلب انضمام جميع الدول العربية إليها ويكفى أن تبدأ العمل ست دول ــ كما بدأت السوق الأوروبية المشتركة ــ وهذه الدول المؤهلة لذلك حاليا هى مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان والسودان . أما البلدان العربية الأخرى فعليها أن تبدأ بتنظيم علاقاتها جغرافيا كما فى بلدان الخليج والجزيرة العربية وبلدان الاتحاد المغاربى ولا يبدو أن هناك أى تناقض أو تنافر بين هذه التجمعات الإقليمية ومفهوم العمل من أجل سوق عربية مشتركة حيث يظل الباب مفتوحا أمام انضمام أى دولة عربية تكون مؤهلة لدخول السوق على أسس اقتصادية وليست سياسية .

أما الخطة التى يطرحها المؤلف فتقوم على عدد من المحاور: أولها تشكيل هيئة من كبار المفكرين الاقتصاديين العرب لمراجعة كافة

الاتفاقيات المبرمة فى إطار العمل العربى المشترك وكذلك مراجعة القرارات التى اتخذتها المجالس والمنظمات واللجان مراجعة موضوعية تطال تعديلها أو حتى إلغاءها بما يتفق مع متطلبات المرحلة الجديدة للعمل . وتقوم هذه الهيئة بوضع ميثاق جديد أو معاهدة للسوق العربية المشتركة تعرض على اجتماع للقمة العربية التى تعقد لمناقشة بند واحد فقط هو استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك لإقامة السوق العربية المشتركة .

وبموجب هذه المعاهدة تنشأ منظمة السوق العربية المشتركة وتكون نواة جهازها الفنى دمج الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية وأمانة مجلس الوحدة الاقتصادية . وتكون السلطة التشريعية للمنظمة لمجلس وزارى يجتمع كل ثلاثة أشهر على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة ، يتابع خطة العمل ويصدر القرارات والتوجهات المتعلقة بتنفيذ أركان السوق ومراحلها بأغلبية الثلثين ويشرف المجلس على أعمال المنظمات العربية المتخصصة التى تعمل كبيوت خبرة واستشارة لمنظمة السوق . وبالإضافة إلى المقترحات العملية لإحياء السوق العربية المشتركة تحدد الخطة دور المنظمات والاتحادات النوعية والصناديق العربية فى إنجاز السوق مع التأكيد على المدخل الإنتاجى مثلا فى المشروعات العربية المشتركة التى يتطلب الأمر إصلاحها وإخضاعها لسلطة المجلس الوزارى لمنظمة السوق العربية المشتركة . ولا يفوت الكاتب أن يؤكد على دور الإعلام العربى ، والمشاركة الشعبية ، ودور الجامعات العربية والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث المتخصصة لتعميق ونشر مفاهيم التكامل الاقتصادى ودراسة المشاكل والعقبات التى تواجه التطبيق وإيجاد الحلول العملية المناسبة لها .

ورقة للحوار

العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية التحديات والآفاق

إعداد : منير الحمش*

أولاً : معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق :

فى ١٩٩١/٥/٢٢ تم التوقيع فى دمشق على (معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية) .

ونصت المعاهدة فى مادتها الأولى على أن تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها . (بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين فى إطار سيادة واستقلال كل منهما ، وما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك).

ونصت المادة الثانية على أن (تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق فى المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والموصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية) .

ونصت المعاهدة في خطوة متقدمة أعلى عندما شكلت بموجب المادة السادسة الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتحقيق أهدافها ، كما سمحت بتشكيل أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى المشكل من رئيسى الجمهوريتين فى كل من الدولتين المتعاقدتين ومن رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ونائبه من سورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونائبه من لبنان .

* مدير مكتب الدراسات والاستشارات الاقتصادية فى سوريا ، والمنسق العلمى لحلقة النقاش السورية .

وإلى جانب المجلس الأعلى هناك هيئة المتابعة والتنسيق المكونة من رئيسى مجلس الوزراء فى البلدين وعدد من الوزراء المعنيين . ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن .

وتأكيدا على جدية العمل وتنظيمه بما يكفل كفاءة الأداء والمتابعة ، شكلت أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام المعاهدة برئاسة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى .

وحددت اختصاصات لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المشكلة من الوزراء المعنيين فى الدولتين بـ (العمل على التنسيق الاقتصادى والاجتماعى للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية لذلك) . فى حين نصت الأحكام الختامية للمعاهدة على عقد اتفاقيات خاصة فى المجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها وفقا للأصول الدستورية فى كل من البلدين .

وفي الإطار الاقتصادى والاجتماعى تم عقد الاتفاقات التالية :

- اتفاق بشأن أوجه التنسيق والتعاون فى المجال الزراعى .
- اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادى والاحتماعى .
- اتفاق تنظيم انتقال الأشخاص والبضائع .
- اتفاقية ثنائية فى مجال العمل .
- اتفاقية التعاون فى مجال التعليم الفنى والمهنى والتقنى .
- اتفاقية من أجل تجنب ازدواج التكليف الضريبى أو منع التهرب الضريبى .
- اتفاق لتشجيع الاستثمار وحمايته .
- اتفاق تعاون علمى .
- اتفاق يتعلق بتوزيع مياه نهر العاصى .
- اتفاق تعاون فى مجال البيئة .
- اتفاقية إنشاء مكاتب حدود مشتركة .

وإلى جانب هذه الاتفاقيات ، تم التوقيع على عدد من البروتوكولات ، لعل أهمها على الصعيد الاقتصادى :

- برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون السياحي .

- بروتوكول تعاون فى مجال الصناعة .
- بروتوكول تعاون فى مجال الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى.
- بروتوكول تعاون فى مجال الحجر الصحى ووقاية الثروة الحيوانية .
- بروتوكول اتفاق تنفيذى لتبادل السماد (تربل وسوبر فوسفات الثلاثى) .
- وثيقة اتفاق للتعاون العلمى والفنى فى مجال المواصفات والمقاييس .
- اتفاق لاستجرار الطاقة الكهربائية.
- مذكرة تفاهم حول تحالف فى إطار التعاون فى مجال الاتصالات .
- اتفاق تنفيذى زراعى .

ثانيا : اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادى والاجتماعى :

وقد تم التوقيع عليه فى ١٩٩٣/٩/١٦ . ونصت **المادة الأولى** منه على :

- إقامة أعلى درجات التعاون والتنسيق بين البلدين بما يضمن مصالحهما الأساسية والعمل على تحقيق ذلك بصورة تدريجية وعلى أساس المعاملة بالمثل وصولا إلى تحقيق التكامل الاقتصادى من خلال تبنى المبادئ التالية :
- حرية انتقال الأشخاص بين البلدين .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وفق القوانين والأنظمة المرعية فى كل من البلدين .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .
- حرية انتقال الرساميل بين البلدين.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل فى البلدين وبينهما .
- حرية الإيصاء والإرث وحرية التملك فى إطار القوانين والأنظمة النافذة فى كل من البلدين .

كما نصت **المادة الثانية** منه على أنه :

- لتنفيذ مضمون المادة الأولى تعمل الدولتان على تحقيق السوق المشتركة بينهما بصورة نموذجية من خلال :
- إطلاق حرية انتقال المواطنين اللبنانيين والسوريين بين البلدين من خلال إلغاء القيود التى تحد من هذه الحرية .

- السير في تنسيق الأعباء الداخلية للسلع الوطنية المتبادلة بين البلدين وصولاً إلى تحقيق المساواة في هذه الأعباء ومن ثم تحريرها من قيود المبادلة بينهما .

- السير تدريجياً في إطلاق حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية بين البلدين وتحريرها من جميع القيود وإعفائها من الرسوم الجمركية ومتمماتها وذلك وفقاً لقوائم السلع والمنتجات التي تتساوى أعباؤها الداخلية وتقرها اللجنة الاقتصادية المنصوص عنها في هذه الاتفاقية .

- تنظيم شهادات المنشأ في كل من البلدين وفقاً للمبادئ المقررة في اتفاقية السوق العربية المشتركة ومن حيث الجهة التي تقوم بإصدارها والمعلومات التي تتضمنها وبما يكفل صحة ودقة هذه المعلومات .

- تنسيق تشريعات النقل والمواصلات والترانزيت بين البلدين بما يكفل حرية العمل وتكافؤ الفرص للعاملين في هذه القطاعات .

- تنسيق السياسات الزراعية بما يؤدي إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي ، وبما يضمن ويحمي مصالح المنتجين في كلا البلدين ومع مراعاة الرزنامة الزراعية التي تقرها اللجنة الزراعية المشتركة .

- وفي هذا المجال يعمل على إنشاء مؤسسات تسويق مشتركة وإقامة معارض مشتركة كما يجري التعاون والتنسيق في المجالات التقنية وبصورة خاصة البحوث العلمية التطبيقية والإرشاد الزراعي والحماية والحجر الصحي والتربية والتأهيل .

- تنسيق السياسات المشجعة للنشاط الصناعي بما يؤدي إلى تعزيز القطاع الصناعي في البلدين وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة ذات الفائدة الحيوية للجانبين .

- التعاون والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائية والمائية والنفطية والثروة المعنية وإقامة المشاريع المشتركة بما يخدم مصلحة البلدين.

- تنسيق السياسة السياحية والعمل في اتجاه خلق دورة سياحية من خلال عمليات تنشيط تلك الحركة وإقامة

المشاريع المشتركة وتنسيق وتوحيد عمليات الترويج والتسويق في هذا المجال.

– إطلاق حرية العمل والاستخدام وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والمهنية لرعايا كل من البلدين بما يكفل لهم فرصاً متساوية وذلك وفق القوانين والأنظمة في كل من البلدين .

وفي هذا المضمار يجرى العمل على تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي في كل من البلدين بما يؤدى إلى التقارب بينهما لجهة الحقوق والواجبات والاشتراكات والتقديمات .

– التعاون والتنسيق في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية .

– تقديم التسهيلات لانتقال الرساميل بين البلدين بما يؤمن تحرير التجارة بينهما وإقامة مشاريع مشتركة .

– تنسيق التشريع الضريبي والمالي بهدف تشجيع القيام بمشروعات اقتصادية مشتركة ، ويراعى في هذا الصدد بشكل خاص تنسيق وتوحيد المزايا والضمانات والتسهيلات والإعفاءات وتطبيق أحكام الاتفاقات المرعية بهذا الشأن والمعقودة في نطاق جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المنبثقة عنها.

ويجري العمل في هذا المجال على تلافي ازدواج الضرائب على المكلفين من رعايا الدولتين ضمن مبادئ الاتفاقية الخاصة بمنع الازدواج الضريبي المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية .

– تسهيل أساليب التصنيف والتبويب الإحصائي في البلدين وإقامة مركز معلوماتية في الدوائر المختصة للمعلومات الاقتصادية (صناعة ، تجارة ، نقل ، سياحة ، .. الخ) .

– تنسيق التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية .

وبموجب **المادة الثالثة** من هذا الاتفاق ، تتولى لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحدثة بموجب معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق تحقيق الأهداف المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، كما أحدثت بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية لجان فرعية من ممثلين عن الإدارات العامة المختصة والهيئات

الممثلة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى كل من البلدين ، ومن هذه اللجان :

اللجنة الاقتصادية : التى تختص بمعالجة وتنسيق الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية بما فى ذلك انتقال الأشخاص وعملهم والبضائع والرساميل وشؤون الاستيراد والتصدير والجمارك وغيرها من الأمور الاقتصادية .

كما نصت المادة الخامسة من هذا الاتفاق فى فقرتيها (ب) ، (ج) على ما يلى :

- تلغى إجازات الاستيراد بالنسبة للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطنى المنصوص عليها فى المادة الرابعة من الاتفاق الاقتصادى لعام ١٩٥٣ وتعديلاته ويستعاض عنها باستمارات إحصائية . ويطبق على هذه الاستمارات ذات الأحكام المالية والجمركية المطبقة على إجازات الاستيراد .

- تعتمد شهادة المنشأ العربية المعدة وفق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين البلدان العربية فى مجال إثبات الهوية الوطنية للبضائع المتبادلة بينهما .

فى ١٩٩٨/١١/٢ عقد اجتماع للجنة المتابعة والتنسيق فى البلدين لمناقشة آلية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بتاريخ ١٩٩٨/٢/٧ حول إطلاق حرية التبادل للمنتجات الصناعية وطنية المنشأ وتقرر فى هذا الاجتماع :

- أن يطبق تخفيض فى سورية بنسبة ٢٥% على أساس الرسوم الجمركية ومتمماتها (الضريبة الموحدة) النافذة بتاريخ صور القانون رقم ٤/ لعام ١٩٩٨ .

- أن يطبق فى لبنان التخفيض على أساس معدلات الرسوم الجمركية النافذة بتاريخ صدور المرسوم ١٢٩٤٢ لعام ١٩٩٨ .

- السلع المسموح باستيرادها والمعفاة بموجب اتفاق ١٩٥٣ تبقى معفاة وفقا لأحكام ذلك الاتفاق .

- أما السلع المسموح باستيرادها والتى تستفيد من إعفاء جزئى بموجب اتفاق ١٩٥٣ فيطبق عليها التخفيض المقرر بنسبة ٢٥% على النسبة الباقية غير

الخاضعة للتخفيض أصلا بموجب اتفاق ١٩٥٣ .

– السلع التى كان استيرادها ممنوعا فى سوريا بموجب أحكام التجارة الخارجية يطبق عليها التخفيض المقرر ٢٥% سنويا على أساس سعر الدولار الأمريكى فى الدول المجاورة ولا تستفيد من الإعفاءات المنصوص عليها فى اتفاق ١٩٥٣ .

– تم استثناء السلع التالية ذات المنشأ الوطنى من أحكام تحرير التبادل والتخفيضات الجمركية :

أ – التبغ ومشتقاته ومصنوعاته (لا تستفيد من التخفيض الجمركى) .

ب – المشروبات الروحية (لا تستفيد من التخفيض الجمركى) .

ج – الألبسة المستعملة (يمنع تبادلها).

د – يبت بشأن السيراميك والبورسلان والرخام والمكثفات والعصائر والمشروبات الروحية فى اجتماع قادم .

– وتقرر أن يبدأ العمل بهذا الاتفاق ابتداء من ١٩٩٩/١/١ .

وفى اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق المنعقد فى ١٩٩٨/١٢/٢٨ . تقرر فيما يتعلق باتفاق تحرير التجارة بين البلدين :

– تكليف الوزراء المعنيين بوضع جدول زمنى لتحرير تبادل السيراميك والبورسلان والمكثفات والعصائر .

– دراسة إمكانية إقامة مصنع مشترك لتصنيع التبغ والتنباك .

– اعتماد اللوائح المطابقة للبنود التعريفية الجمركية للسلع الصناعية .

– اعتماد محضر اجتماع اللجنة الفنية بشأن آلية تطبيق قواعد المنشأ .

– دراسة إمكانية توحيد الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة الداخلة فى الصناعات الوطنية .

– القيام بمسح صناعى وتبادل الخبرات فى هذا المجال .

– تأجيل البحث فى موضوع إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية .

إن العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان ، علاقات لها جذور تاريخية طويلة وتشكل وحدة الشعب فى البلدين الإطار الموضوعى لهذه العلاقات ، ورغم الحدود السياسية ، وبالرغم من فترات القطيعة أو الفتور

التى كانت تنتابها بين حين وآخر ، بسبب بعض الظروف السياسية التى كانت تفرض نفسها كعامل محدد للعلاقات الاقتصادية ، التى كانت تعيش وفقاً لهذه الظروف بين مد وجذر .

واليوم ، وقد تم تأسيس العلاقات الاقتصادية على أسس موضوعية ، وفقاً لمعاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" بين البلدين ، والاتفاقات والبروتوكولات المعقودة بينهما . فإن هذه العلاقات تواجه تحديات جدية . كما يتاح لها فرص استراتيجية هامة .

ومن البديهى ، القول ، إن التعاون الاقتصادى بين البلدين ، سوف يتيح لها التصدى للتحديات المفروضة سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى ، على نحو أفضل . إضافة إلى أن دعم وتعزيز هذا التعاون سيعود بالمنافع الاقتصادية على كل منها ، خاصة فى مجال توسيع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى كفاءتها ، مما يعزز موقعها الاقتصادى والسياسى ، ويحسن من شروط التعامل مع الدول الأخرى ، ويدعم مسار التكامل الاقتصادى العربى .

تهدف ورشة العمل ، التى تعقد بالتعاون ما بين الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، وجمعية العلوم الاقتصادية السورية إلى الكشف عن التحديات التى تواجهها العلاقات الاقتصادية السورية ــ اللبنانية وإلى الوقوف على الفرص الاستراتيجية التى يتيحها التعاون والتنسيق بين البلدين ، على مشارف القرن الحادى والعشرين ، من خلال التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية . ومن واقع الظروف والسمات الخاصة بكل من الاقتصاد السورى والاقتصاد اللبنانى .

لهذا فإن من المؤمل أن تتمكن ورشة العمل هذه من الإجابة على التساؤلات التالية :

١- كيف يمكن الاستفادة من التجارب السابقة فى العلاقات الاقتصادية السورية ــ اللبنانية لبناء العلاقات الراهنة والمستقبلية على أسس موضوعية راسخة ؟

٢- ما هى أوجه التشابه والتباين بين الاقتصاديين ، وكيف يمكن استخدام ذلك والتعامل معه بما يخدم أهداف التعاون الاقتصادى بينهما ؟

٣- ما هى التحديات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التى يفترض التعامل معها ، وكيف يمكن مواجهتها؟

ونشير بوجه خاص إلى :

أ - تحدى واقع الأوضاع الاقتصادية فى كل من البلدين (العلاقات التجارية ـ الواقع الزراعى ـ الصناعى) .

ب - تحدى السياسات الاقتصادية والمالية المتباينة .

ج - تحدى اختلاف أو تشابه البنى الاقتصادية .

د- تحدى التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية (تحدى العولمة).

هـ - تحدى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى ، مشروع اتفاقية الشراكة معه .

٤- كيف يمكن أن يدفع بالتعاون الاقتصادى السورى ـ اللبنانى ، بخطوات جادة إلى الأمام ؟

وكيف يمكن استخدامه فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدين ؟

٥- ما هى المزايا والمنافع التى تعود على كل من البلدين من خلال التعاون الاقتصادى بينهما ؟ وكيف يمكن استخدامه من أجل تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟

ندوة

التعاون الاقتصادى العربى بين القطرية والعولمة

نحو تعاون اقتصادى فى ظل الأوضاع الراهنة الإجراءات العملية الممكنة

شفيق الأخرس*

عمان ــ الأردن ــ ١٤-١٥ أبريل ١٩٩٩ ــ منتدى الفكر العربى ــ جمعية رجال الأعمال الأردنيين ــ مؤسسة عبد الحميد شومان .

من جملة ما أقدر لمنظمى هذه الندوة هو ما تضمنه عنوان بحث هذه الجلسة فى إشارته إلى "الأوضاع الراهنة" ، لأن فى ذلك دعوة إلى واقعية وعقلانية فى تطلعاتنا نحو تعاون اقتصادى عربى" ويزيد تقديرى هذا بسبب الدعوة إلى التركيز على "الإجراءات العملية الممكنة" ، وهو تعبير عن الشعور بالخيبة من كثرة ما قيل ويقال فى التعاون العربى من "لوم الطليان" فى تخلف هذا التعاون ، إلى التمنيات بتحقيقه بفضل كل ما هو مشترك بين العرب من لغة وثقافة ودين وغير ذلك من الاعتبارات الرومانسية .

لهذا سأحرص على تقديم تصورى لما اعتقده من إجراءات عملية ممكنة التحقيق والنتائج فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربي ، بعد أن استعرض معكم الأوضاع الراهنة التى يجب أخذها بالاعتبار فى اختيار هذه الإجراءات فضلاً عن شروط النجاح الأساسية لهذه الإجراءات .

القسم الأول : الأوضاع الراهنة :

فى اعتقادنا أن فى مقدمة الأوضاع الراهنة التى يجب أخذها بالاعتبار فى تصميم برنامج لتفعيل التعاون الاقتصادى العربى هو واقع هذا التعاون ، ثم الأوضاع العالمية الممثلة بالعولمة .

أولاً: واقع التعاون الاقتصادى العربى:

إن واقع التعاون الاقتصادى العربى هو حصيلة تطور تاريخي يستنسب المرور عند محطاته الرئيسية

* رئيس المؤسسة المالية العربية .

التى تساعدنا على تقييم الصورة الحالية :

- بدأ التعاون العربى الاقتصادى بعد نشوء الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ ، حيث تميزت الخمسينيات باتفاقيات تسهيل التبادل التجارى ، وتسوية المدفوعات ، وانتقال رؤوس الأموال . ثم تبعتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، بالإضافة إلى الوحدات الثنائية ، كوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، والاتحاد العربى الهاشمى فى نفس العام . وفى عام ١٩٨٠ أعلن ميثاق العمل الاقتصادى المشترك فى قمة عمان ، ثم مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ، ومجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩ .

- تقرر إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ ، ورافق محاولة تطبيق السوق العربية المشتركة ، الاتجاه نحو تأسيس مشاريع عربية مشتركة فى عدة ميادين منها الصناعة والزراعة والتجارة والنقل والمال والنقد ...

- وبهذا يمكن القول إن التعاون العربى الاقتصادى لم تنقصه البنية التحتية ، من اتفاقات ومعاهدات توضح أسس التبادل ، ومن آلية وأجهزة نضعها موضع التنفيذ . فهل كان التنفيذ منسجما مع الرغبات والأهداف التى حددتها النصوص ؟ إن الجواب معروف لدينا جميعا وهو كلا .

- إن تجاربنا الأليمة ، فى مجال التعاون العربى الاقتصادى، تفرض علينا أن نبدأ بإقرار عدد من دروس تجربة التعاون ، نسلم بها ونعتبرها بداية الطريق لبناء صرح جديد، يتضمن فى طياته آمالا جديدة ، لأجيال جديدة . وفى رأينا أن أهم هذه الدروس هو أن فشل مشاريع التكامل الاقتصادى العربى هو نقص إرادة التعاون عند الحكومات العربية . وإذا كانت الاقتصادات العربية بطبيعتها وواقعها الحالى بعيدة عن التكامل ، الأمر الذى يشرح ضعف التبادل التجارى البينى ، فإن ما وضع من اتفاقات ، وما أسس من مشاريع مشتركة ، كلها كفيل بتحويل عدم الترابط الحالى إلى تكامل تدريجى ، فهو الهدف وليس الوسيلة ولهذا فإن القول بأن هيكل الاقتصادات العربية لا يؤهلها لعلاقات اقتصادية بينية أكثر

حجماً مما هو عليه ، هو مزج بين الهدف والوسيلة .

كذلك أعتقد أن نقص الإرادة والتعاون الحكومى ، وضعف الثقة المتبادلة بين الحكومات ، سببه سياسى وليس اقتصادى . وتساهم فى ذلك طبيعة معظم الأنظمة القائمة ، التى تخاف من خلق شروط انفتاح وتبادل بينى ، على الرغم من أننا نعيش عصر تكتلات من نوع جديد ، يوفق بين نقل جزء من الحياة الوطنية لسلطة أعلى مقابل ميزات التجمع والتكتل ، ولكن فى الوقت نفسه ، ننمى المسؤوليات الوطنية والمحلية . فلا خلاف بين التيارين اللذين يسيطران اليوم على العالم : أى المزيد من المركزية على شكل التكتلات ، ولكن مع المزيد من اللامركزية التى تنقل إلى الفرد ، ثم المجتمع المحلى ، إعادة مسؤولية المشاركة فى النظام والتنظيم الجديدة إلى القوى البشرية الفاعلة .

إن مسيرة القرار التكتلى فى العالم تزداد قوة ونمواً لأن العقل يدعو إلى مرافقة هذه المسيرة ، لا العمل ضدها ، أو اعتراضها، أو التصدى لها بسلبية عوضاً عن أن نتوخى الحلول ، وأن نتخذ القرارات ، ونقوم بالأعمال التى تحثنا لإحراز الأفضل من التيار التكتلى العالمى .

ثانياً : أثر الأوضاع الدولية فى رسم التعاون الاقتصادى العربى المطلوب :

إن الدعوة لتعاون اقتصادى عربى باسم المصير الواحد وما شابهه من اعتبارات لا نتردد بوصفها عاطفية، تجاوزتها المتغيرات فى الأوضاع الدولية التى أصبحت تضغط فى اتجاهات العولمة ، بحيث أصبح موضوع التعاون الاقتصادى العربى جائز الطرح كوسيلة للتعامل مع العولمة قبل أن يأتى كحصيلة لها ، ذلك أن تحرير التجارة الخارجية وأسواق النقد الأجنبى سيفتحان حتما الأسواق العربية على بعضها من خلال النظام التجارى العالمى الجديد ، وجل ما يجب الانتباه إليه هو أن الاندماج فيما بين الاقتصادات العربية بإرادتها ، يتيح لها بفعل الاندماج فيما بينها ، الحصول على شروط أفضل بكثير من أن يتم الاندماج بالاقتصاد العالمى نتيجة ضغط جارف على كل من البلدان العربية افراديا .

إن العولمة وفتح المجالات للاستثمار الأجنبى دون ضوابط اقتصادية واجتماعية قد يعود إلى تهميش الدول العربية خاصة الصغيرة منها ، بالإضافة إلى اقتصار فائدة مثل هذا الاستثمار على مردود متواضع للدول المستقبلة له وخسارتها لقدر كبير من "فائض القيمة" المتوقع عن الاستثمارات الأجنبية .

إن تقدم تطبيق "الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة" سيجعل التبادل التجارى للسلع والخدمات بين البلدان العربية والبلدان الأجنبية ، وكذلك استخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية ذات الحقوق المحفوظة لمواطنى بلدان أجنبية ، يتم بموجب القواعد والمتطلبات والأحكام المقررة بنصوص الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية ، وما لم تنسق الدول العربية مواقعها ، وتنظم تعاونها باتخاذ موقف موحد فى مفاوضاتها مع المنظمة ، فإن صادراتها الزراعية وصناعاتها خاصة النسيجية ، و استيراداتها للخدمات فى مجالات الإدارة والتنظيم والتأمين وانتقال التكنولوجيا ستتأثر سلباً من جراء هذا التيار الدولى الجارف .

ومن بين الأوضاع الدولية لابد أن يأخذ التعاون الاقتصادى العربى بالاعتبار تقدم العمل الأوروبى المشترك وانتقال العملة الأوروبية إلى حيز الوجود مضيفة محوراً نقدياً أساسياً مقابل الدولار ، وبصورة أقل الين اليابانى ، وما لذلك من آثار ضخمة على النظام النقدى العالمى . وتزداد أهمية البعد الأوروبى فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى فى الدور الذى يلعبه هذا البعد فى مفاوضات الشراكة العربية الأوروبية التى أخذت حتى الآن شكلاً ثنائياً مما أضعف القوة التفاوضية للعرب ، وبالتالى الميزات التى يمكن الحصول عليها من هذه الشراكة ، ليس فقط على صعيد التبادل التجارى السلعى والخدمى وإنما أيضاً وبصورة خاصة فى المجال المالى وخاصة تدفق الاستثمارات الأوربية وكذلك القروض و الهبات التى ترافق هذه الشراكة .

القسم الثانى :الشروط الأساسية لنجاح أى تعاون اقتصادى عربى :

بالإضافة إلى الظروف الحاضرة عربياً ودولياً ، والتى يجب أخذها بالاعتبار فى إعادة تفعيل التعاون الاقتصادى العربى ، ثمة شروط أساسية لنجاح هذا التعاون أياً كان شكله ودرجته . وفى رأينا أن أية إجراءات عملية سيتعذر نجاحها ، ما لم تتوفر هذه الشروط التى تشكل معاً إطاراً لهذا التعاون .

ولابد أن يبدأ البحث فى الشروط العملية اللازمة لتفعيل التعاون الاقتصادى العربى من الأسباب التى أدت إلى فشل جميع الجهود السابقة فى هذا المضمار ، وبالتالى تحديد المسار الجديد بتصحيح الخلل الذى ظهر فى التجارب السابقة ، وسنتناول فيما يلى أهم هذه الأسباب :

أولاً : السياسة والاقتصاد :

لقد طغت الاعتبارات السياسية فى توجه العرب نحو التعاون الاقتصادى بصرف النظر عن الأشكال التى اتخذها . لقد طمح العرب فى قيام الوحدة العربية السياسية فى غياب أو ضعف الإدارة السياسية لتحقيق هذه الوحدة ، فجرفت التجاذبات السياسية التعاون الاقتصادى .

ولهذا ، وفى رأينا ، أن أول إجراء ، عملى هو أن ننظر إلى التعاون الاقتصادى بحد ذاته ، خاصة فى ضوء الأوضاع الراهنة وفق ما شرحناه وأن نحو فى هذا التعاون دون أن يترافق مع أى التزام بالجوانب السياسية ، وأن نلتقى فى المجال السياسى على الالتزام بالمواقف والسياسات الضرورية لتفعيل التعاون الاقتصادى .

ثانياً : التدرج والشمول :

كذلك ساهم طموحنا بالانتقال فجأة ومرة واحدة فى حال من التشرذم الاقتصادى العنيف ، إلى ما أسميناه "بالسوق العربية المشتركة" لا بل "الوحدة الاقتصادية" فأجهض هذا الطرح اللاعقلانى وغير الواقعى النجاح فى تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة وفى تقدم المشاريع المشتركة والمؤسسات العربية التى أنشئت ضمن إطار هذا التعاون .

وهنا يبرز الإجراء العملى الثانى وهو التدرج فى محتوى التعاون وشموليته وكذلك التطبيق وبرنامجه الزمني". ولرسم هذا التدرج فإن التعاون الاقتصادي الأوروبى يقدم لنا دروسا عملية ، مع الأخذ بالاعتبار التباينات التي تفرقنا عنه ، وذلك في تحرير التبادل التجاري السلعي والخدمى وتنسيق السياسات التنموية والنقدية والتشريعات الاجتماعية وغير ذلك . كذلك يجب أن لا نتردد فى التدرج جغرافيا بحيث ينشأ التعاون بين عدد من البلدان العربية ، ينضم إليها تدريجيا بلدان أخرى وفق تقدم جهوزيتها كما فعلت أوروبا ، ولا تزال ، فى توسيع دائرتها الجغرافية ، ولعل مجموعة اتفاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية تكون تمهيدا صالحا للحصول إلى ما نطمح إليه ، فمثل هذه الاتفاقات موجودة مثل اتفاقية بلدان الخليج العربى ، وبين بلدان المغرب العربى وغيرها من الاتفاقات الثنائية المعقودة مؤخرا .

وأخيرا ، فإن التدرج هو إجراء عملي يخلق جوا مناسبا لتفعيل التعاون الاقتصادى العربى بشموله مجموعة من التدابير التحريرية مثل حرية انتقال الأشخاص بدون تأشيرة مسبقة ، على الأقل لرجال الأعمال والاقتصاديين ، وبحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيف من القيود الإدارية وما يشابهها ، بحيث تخلق مرونة اقتصادية وقدرا من التكيف مع متطلبات التعاون الاقتصادى .

ثالثا: جدية التطبيق ومصداقيته .

من نافلة القول إن التعاون لا يتحقق بمرسوم أو قرار أيا كانت الجهة المصدرة لهما، وإن افضل الاتفاقات والالتزامات تقاس قيمتها لجهة تطبيقها وفاعليته وجديته ، وهذا ما تعلمناه أيضا من تجارب الماضى ولهذا فإن تغيير سيرة الماضي هو إجراء عملي له أسبقية كبيرة في تقدم التعاون الاقتصادى ، ونخص بالذكر اتفاقية المنطقة العربية التجارية الحرة لأن تنفيذها قد بدأ ، وأن أهم ما يعرضها للخطر هو عدم تنفيذها بمصداقية جادة وبروح منفتحة ، وإلا تكون النكسة هذه المرة قاضية لزمن طويل .

بعد رسم هذا الإطار لما نعتقده شروطاً أساسية لنجاح أى تعاون اقتصادى عربي ، ننتقل لاقتراح ما نعتقده إجراءات عملية يمكن اتخاذها لتحقيق هذا التعاون بصورة تدريجية ولكن ثابتة وفاعلة .

القسم الثالث : الإجراءات العملية الممكنة .

فى اقتراحنا لهذه الإجراءات ننطلق مما هو قائم ثم ننتقل إلى اقتراح عدد من الإجراءات الجديدة . وتعتبر المنطقة التجارية العربية الحرة فى مقدمة الإجراءات العملية الممكنة انطلاقا مما هو قائم .

أولا : إنجاح المنطقة التجارية العربية الحرة .

على الرغم من أن اتفاقية التبادل التجارى العربى تعود إلى عام ١٩٥٣، وبالتالى فإن اتفاق المنطقة الحرة لا يقدم الجديد ، إلا انه لا بد من إعطائها أهمية خاصة نظرا للظروف التى رافقت انطلاقتها ، وفى مقدمتها تقدم فى إرادة تفعيل العمل العربى المشترك الذى عبرت عنه الحكومات العربية ، كما لعبت ضغوط اتفاقية التبادل التجارى العالمى دورها بما تتضمن وبصورة حتمية من انفتاح الحدود العربية فيما بينها بالنسبة للبلدان العربية التى انضمت لهذه الاتفاقية ، وتوقع ازدياد عدد من البلدان التى تستعد للانضمام ، الذى لا يترك أمام حكوماتها إلا تعزيز موقعها ضمن النظام التجارى العالمى، وذلك بالتعامل معه على أساس من التكتل بين البلدان العربية الذى يسمح به إقليميا ، والذى يعتبر المنفذ الوحيد الذى تركه هذا النظام لحماية الاقتصادات التي تندمج فى هذا التكتل.

وثمة عامل ثان يميز الخطوة الجديدة تتثمل في شمول اتفاق المنطقة الحرة لأول مرة الحواجز غير الجمركية والتى كانت تعطل فى أكثرية الأحيان تحرير التبادل السلعى عن طريق خفض التعريفات دون رفع الحواجز الأخرى خارج التعريفة الجمركية .

وثالث ما يميز الاتفاقية الجديدة أنها فتحت مجالا لتعامل خاص مع البلدان الأعضاء الأقل نموا بحيث تستطيع هذه البلدان الإفادة من مرحلة انتقالية تتخذ خلالها التدابير اللازمة

لفتح حدودها أمام التجارة البينية العربية .

وأخيراً ، تضمنت الاتفاقية أحكاما لصالح التعاون فى ميادين متصلة بالتبادل السلعي، وكذلك تبادل المعلومات التجارية .

ولقد بدا فعك تنفيذ اتفاق المنطقة الحرة العربية حيث أعلنت أربعة عشر دولة عن خفض تعريفاتها بنسبة ١٠% لعام ١٩٩٨ ، تلاها تخفيض ثان بمقدار ١٠% أخرى لعام ١٩٩٩ .

على أن توقيع الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ غير كاف لبلوغها أهداف التعاون العربى في تنمة التبادل التجاري بين أعضائها ، ولا بد للقطاع التجارى الخاص وكذلك الصناعيين القيام بمسؤولية خاصة في إنجاح الاتفاقية ، وذلك بأخذ المبادرة فى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجارى العربى البينى وفى مقدمتها دراسات لأسواق البلدان الأعضاء ، ولمتطلبات هذه الأسواق وكيفية مجابهة المزاحمة الأجنبية خاصة وان معظم البلدان الأعضاء هى ذات أسواق مفتوحة ، أى أنه لا بد من شق الطريق فى هذه الأسواق أمام المنافسة الأجنبية . ويلاحظ فى هذا المجال على سبيل المثال أن جهود رجال الأعمال في تسويق منتجاتهم داخل المنطقة العربية لا يزال محدوداً. هذا فى حين أنه يلاحظ فى نفس الوقت أن الصناعات التى قامت بالجهد التسويقي اللازم ، سجلت نجاحاً يستحق الإعجاب في كثير من الحالات. ولقد شملت هذه الإجراءات اتفاقات توزيع المنتجات فى كل من بلدان المنطقة مع موزعين محليين ، ومنهم من اخذ مبادرة فتح نقاط لتوزيع منتجاتهم مباشرة ، مع متابعة تطور هذا التوزيع واتخاذ الإجراءات العملية لتوفيقه مع متطلبات السوق من مواصفات وأسعار وغير ذلك .

خلاصة القول إن الأرضية الصالحة لتنمية التبادل التجارى العربى والتي تعود مسؤولية تأمينها على الدولة ، أصبحت أمرا قائما ، وعلى القطاع الخاص أن يتحمل مسؤولياته فى إنجاحها وتجاوز العقبات حتى إذا كان ذلك يتطلب تدخل السلطات الحكومية ، وذلك بالتفاوض معها وشرح العقبات بروح إيجابية .

وإننا نعتقد انه إذا قام رجال الأعمال بدورهم هذا ، فإنه سيكون حافزا وعاملا لتعميق المنطقة الحرة وربما اختصار مراحلها سواء عن طريق زيادة نسبة الإعفاء السنوية المقررة ، أو بإنقاص الاستثناءات وتقليص قائمة المنتجات التى يستفيد منها ، وذلك بوتيرة أسرع حتى إلغائها كاملة .

على أن هذا الجهد ، بعد أن يحقق نتائجه ، سيصطدم فى وقت لاحق بمحدودية إمكانيات التبادل التجارى العربى البينى . فقد بينت دراسات عديدة ، أن هذا التبادل عانى ويعانى وسيعانى أكثر من قلة السلع المنتجة بالإضافة إلى تماثل كبير بين ما ينتج منها فى البلدان العربية ، أى أنها منافسة لبعضها ، وهذا أمر متوقع لأن التصنيع بنى فى معظم هذه البلدان على أساس التصنيع بدل الاستيراد ، بالإضافة إلى حماية شديدة للصناعات المنشأة التى أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها خارج الحدود الوطنية ، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية ، مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها .

وفى رأينا انه يمكن تجاوز هذا الواقع سواء بالنسبة للصناعات القائمة أو بالنسبة للصناعات الجديدة ، إذا ما أقدم القطاع الخاص على توسيع قاعدة الإنتاج القطرية ، وشمول هذه القاعدة أسواق بلدان المنطقة الحرة .

ثانيا: توسيع القاعدة الإنتاجية :

لتنمية التبادل السلعى والخدمى، الذى يشكل محورا هيكليا فى التعاون الاقتصادى العربى ، يجب توسيع قاعدة الإنتاج فى جميع البلدان العربية، فبمقدار ما ترتفع كمية الإنتاج وتزداد وتيرته ويتسع تنوعه ويحسن مستواه ، بمقدار ما تزداد الخامة والمادة الأولى لهذا التعاون ، ألا وهو السلع المتوفرة والقابلة للتبادل . ويعنى ذلك بالضرورة تعزيز وترشيد عملية التنمية بحيث تتحقق وفورات الحجم فى الإنتاج ، التي بدورها تتيح وفورات خارجية للصناعات ، وبصورة مرافقة تدعم عملية التخصص القطرى الذى يزيد من قدرة السلع والخدمات ، المستفيدة من

التخصص ، وتعزيز قدراتها على المنافسة فى الأسواق العربية إزاء المنتجات المستوردة ، وكذلك فى الأسواق الخارجية . وبالتالى فإننا نرى أن هناك تلازما عضويا بين التعاون الاقتصادى العربى وعملية التكامل الإنتاجى .

وبما أن الحديث عن التكامل يتكرر عند البحث فى التعاون الاقتصادى ، فلابد من تجاوزنا التكرار المعتاد فى هذا الموضوع ، بالخوض فى العمق فى أسباب تخلف حدوث هذا التكامل فى السابق ، وبالتالى اقتراح إجراءات عملية كفيلة بإخراجه من حيز الدعوة والإعلان إلى صيغ تطبيقية ، ومن هذه الاقتراحات نود التأكيد على دور القطاع الخاص فى هذا بدءا بالاستثمار الذى هو نقطة الانطلاق فى توسيع القاعدة الإنتاجية .

لقد قامت القاعدة الإنتاجية فى معظم البلدان العربية على أساس السوق القطرية ، فانحصر اتساعها على حدود القطر ، وفى مجال الصناعة بنيت المنشآت الصناعية ، كما سبق وذكرنا ، على أساسين متكاملين هما: إنتاج سلع تحل مكان السلع المستوردة ، وحماية الصناعات الجديدة بتعريفات جمركية وحواجز إدارية مختلفة ، كل ذلك دون تحديد مدة تنتهي بعدها الحماية ، حيث لا حماية يمكن أن تكون دائمة وأزلية ، لأنها تهدف بطبيعتها رعاية "طفولة" الصناعات الناشئة ، وإلا فإنها تصبح ضارة للصناعة المحمية نفسها بما تفقدها من حوافز للمنافسة مع مثيلاتها من السلع خارج الحدود القطرية . وبما أن التعاون الاقتصادى العربى يهدف إلى تجاوز الحدود القطرية ، فإنه لابد من تغيير السياسات الإنتاجية القائمة ، فى اتجاه توسيع الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة والجديدة بحيث تحدد هدفا للطاقة بالاستناد إلى سوق موسعة ، وربما فى بعض الحالات إلى سوق أوسع خارج حدود المنطقة العربية أى بتوجهات تصديرية.

وأغلب الظن أن هذا لم يتحقق فى السابق بسبب واقع التعاون الاقتصادى العربى ، وبالتالى هيمنته القطرية على الإقليمية . ولكن هل تؤمن الإقليمية تحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية بمجرد التوقيع على اتفاقية المنطقة العربية

للتجارة الحرة ، ووضعها موضع التنفيذ ؟ الأغلب أن الجواب على هذا السؤال هو سلبى . من هنا لابد للقطاع الخاص من أخذ المبادرة في توسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة والجديدة ، فى سبيل زيادة السلع المتبادلة وتنوعها وتحسين مستواها ، كل ذلك على أساس تكاملى يحقق الجدوى التنافسية .

ومن العدل أن نقر بمخاطر هذا التوجه الجديد بالنسبة للقطاع الخاص ، بسبب تجربته السابقة غير المشجعة إزاء تقلبات القرارات فى البلدان العربية وفق التجاذبات السياسية بين حكوماتها ، و لذلك قد يستوجب التوفيق بين هذا الواقع وضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية وأهمية دور القطاع الخاص فى ذلك ، إعادة النظر بسياسة الاستثمارات الخاصة .

ثالثا : الاستثمارات الخاصة البينية :

نرى أن إعادة النظر بسياسة الاستثمارات الخاصة قد تكون وسيلة وإجراء عمليا هاما لتعزيز التعاون الاقتصادى العربى ، وذلك عن طريق خلق تشابك مصالح بين المستثمرين العرب ، بحيث يصبح منهم معنى لما يحصل في الأقطار العربية الأخرى ، حيث تمتد استثماراته ، ومثل هذا الامتداد يمكن أن يأخذ عدة أشكال نذكر بعضها فيما يلى:

١- الاستثمار المباشر فى منشأة تحدد طاقتها الإنتاجية لخدمة سوق عربية موسعة وذلك عن طريق الاكتتاب بأسهمها بصرف النظر عن مقر المنشأة . ويعنى ذلك أن هذا المقر قد ينحصر فى أحد الأقطار العربية حيث تتوفر مميزات تفضيلية للمشروع المنشأ من حيث تكاليف الإنتاج ومتطلباته من مواد أولية ويد عاملة وطاقة وغيرها وذلك بمعزل عن طاقة السوق القطرية فى بلد الموقع والتى قد لا تكفى لاستيعاب إنتاجه، ولكن عوامل الإنتاج هى التى حددت الاختيار الجغرافى لإنشائه . وفى هذه الحالة ولكى نخلق تشابك مصالح بين المستثمرين العرب ، يجب السعي لإشراك مواطنين عرب فى رأسمال المشروع ، بحيث تعوض البلدان الأخرى خارج البلد الذى أقيم به المشروع عن فوائده ، بفضل ما يجنيها مستثمروها فى رأسماله .

٢- وثمة شكل آخر يحقق الغاية نفسها، وهو أن يكون المشروع قابلا لتوزيع مراكزه الانتاجية بين عدد من الدول العربية ، وقد تكون الصناعات الزراعية إحدى الصناعات التى تتوفر فيها مثل هذه المشاريع كأن يقام مصنع فى البلد الذى يملك المادة الأولى الأساسية وتقام فى بلدان أخرى وحدات تحويل هذه المادة بالنسبة لمنتجات ثانوية وفرعية تكمل خط الإنتاج للصناعة المذكورة . وفى مثل هذه الحالة تتوزع منافع الاستثمار بين البلدان المعنية من حيث العمالة والتسويق الداخلى والتصدير (بالنسبة للصناعات التصديرية) . وهذا لا يمنع طبعا أن يكون رأس المال مشتركا سواء فى الصناعة الأم أو المتفرعة عنها فى البلدان العربية الأخرى .

٣- وهناك الشكل التقليدي لتحقيق تكامل إنتاجى قائم على توزيع وتبادل المنافع ، هو أن تتفق البلدان المعنية على توزيع مسبق للصناعات بحيث يتم الترخيص لها على أساس إقامتها في البلد المتفق عليه ، وذلك بصرف النظر عن ملكيتها.

وفى جميع الأحوال نعتقد أن خلق تشابك فى المصالح هو عامل للحيلولة دون أثر التجاذبات السياسية بين الحكومات على القرارات الاقتصادية ، وفي مقدمتها تلك التى تتعلق بحركة السلع والأموال والعمالة، وذلك بصرف النظر عن الشكل الذى يأخذه هذا التشابك مع اعتقادنا انه يجب تشجيعه فى جميع الأشكال ، بالنسبة لمصدر الأموال المستثمرة ، الذى كلما تنوع وتوزع بين البلدان العربية ، كلما توسعت المصالح المعنية بحمايتها بفضل توزيع المنافع .

ويقودنا هذا إلى البحث فى الإجراءات العملية الخاصة بالأسواق المالية لتمكينها من تحقيق هذا التشابك فى الاستثمار فى المشروع الواحد .

رابعا : توجيه الأسواق المالية العربية نحو التعاون الاقتصادى :

من المتفق عليه أن حركة رؤوس الأموال تشكل عاملا أساسيا فى التعاون الاقتصادى العربى ، وهى تكمل حلقة تبادل السلع والخدمات والعمالة . وإن الدور الذى نشير إليه هنا هو المتعلق بإشراك مستثمرين من عدة أقطار عربية فى مشاريع إنتاجية

قطرية ذات توجه سوقى إقليمى . ويحتاج هذا الدور توفر أسواق مالية قطرية ناشطة ، شفافة ، وآمنة . ولقد سجل بعض هذه الأسواق تقدما ملحوظا فى السنوات الأخيرة وهناك عدة بلدان عربية ، يجرى تنظيم أسواقها بحيث يمكن التوقع لها بأن تستطيع لعب الدور المنتظر . وهكذا ، فبالإضافة إلى حرية تنقل رأس المال بين البلدان العربية ، يمكن الاعتماد على البورصات الناشئة لتوحيد رؤوس الأموال نحو تعاون اقتصادى عربى ذى تطلعات شكلية وتكميلية .

وثمة خطوات وإجراءات عملية إضافية ضرورية لبلوغ هذه الغاية نذكر من أهمها:

١- عناية المصارف وخاصة الاستثمارية والمؤسسات المالية ذات التوجه المصرفى الاستثمارى Investment Banking بتنظيم إصدارات الأسهم والسندات على أساس إقليمى وليس قطرى ، تشترك بها مؤسسات من عدة أقطار عربية تقوم كل منها بتوظيف الأسهم والسندات المطروحة فى سوقها المحلية ، بحيث تتحقق المشاركة القطرية المتعددة فى تمويل توسع المنشآت الإنتاجية القائمة والجديدة .

٢- إدراج أسهم وسندات هذه المنتجات فى أكثر من سوق عربية كتدبير مكمل للطرح الأولى للأسهم ، ومعزز له .

٣- قيام المؤسسات المالية بدور صانع السوق للأسهم والسندات المصدرة Market Maker ، وذلك لتأمين سيولة هذه الأسهم والسندات ، والتى تعتبر شرطا أساسيا لإشراك المدخرين ، خاصة الصغار والمتوسطين منهم ، فى الاكتتاب بالإصدارات الخاصة بشركات عربية بصرف النظر عن مركزها وعن مواقع وحداتها الإنتاجية.

وإذا ما تحقق ذلك ، فان الطريق يصبح سالكا نحو نشوء الشركات متعددة الأقطار العربية ، وهو الإجراء العلمى الذي يكمل الإجراءات الأخرى اللازمة لتحقيق تعاون اقتصادى عربى.

خامسا : الشركات متعددة الأقطار العربية :

جدير لنا بالتساؤل : لماذا لا توجد شركات متعددة الأقطار العربية Multi- Arab مثل الشركات متعددة الجنسية Multi- national ، وهى التى خلقت العولمة ، مستفيدة من التطور التقنى خاصة فى حقل الاتصالات وتداول المعلومات . والجواب طبعا أن بعض البلدان العربية بقى حتى الآن قطريا مغلق الحدود إزاء الشركات العربية فى حين أن هذه الحدود بقيت مفتوحة أمام الشركات متعددة الجنسيات ، ولهذا بقيت الشركات العربية قطرية .

الآن وقد بدأت تباشير فتح الحدود القطرية بدءا بالمنطقة التجارية الحرة ، فهل تنشأ الشركات متعددة الأقطار بمجرد انفتاح الحدود ؟ والجواب طبعا كلا ، لأن مثل هذه الشركة غير موجودة ويجب أن تبدأ الشركات القطرية بالتفرع فى البلدان العربية سواء عن طريق فتح وحدات إنتاجية فى أقطار المنطقة أو بخلق شبكة توزيع لمنتجاتها فى هذه الأقطار ، أو تأسيس شركات جديدة متفرعة عنها . وكلنا اعتقاد بأن هذا هو أقصر الطرق لتفعيل التعاون الاقتصادى العربى لأن هذه الشركات تستطيع بما تعبئه من مدخرات من أقطار المنطقة ، وما تخلفه من طاقات إنتاجية تفوق حاجات السوق القطرية لهى كفيلة بتحقيق هذا التعاون ، طالما أن بنيته التحتية قد أرست أسسها وطالما أن الحكومات مستمرة فى تنفيذ تعهداتها فى دفعها إلى بلوغ أهدافها ، ثم تطورها نحو إنشاء وحدة جمركية ، وهكذا حتى تبلغ السوق المشتركة ، وفيما بعد النقد الموحد .

الخلاصة :

إن التعاون الاقتصادى العربى لا يتحقق بتوقيع اتفاقيات ، على أهمية ذلك ، ولا ينفذ بمراسيم وإجراءات قانونية ، ولا يتطور بنصوص ناظمة، وإنما هو إرادة سياسية أولا ، تقرها الحكومات ، وهو بناء يشارك المنتجون ، والعمال والمستثمرون فى بنائه لبنة بعد لبنة .

وما لم تتحقق هذه الإرادة فستفرضه الظروف كما يبدو الحال فى الوقت الحاضر وفى مقدمتها التكتلات الإقليمية والعولمة .

مقتطفات اقتصادية

- الخيارات الاقتصادية العربية .
- العولمة والمحلية ــ للعبور للقرن الواحد والعشرين .
- العولمة والطريق الثالث .
- أثر الاتحاد النقدى الأوربى فى الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية.
- انهيار البورصات العالمية .
- حلقة عمل حول إدارة الدين العام .
- إطار نظرى للقياس الكمى لأضرار التلوث الصناعى .
- أثر الخصخصة على حقوق العمالة ومشكلة البطالة فى مصر .

الثروات الاقتصادية العربية بالقوة

إسماعيل صبرى عبد الله
منتدى عبد الحميد شومان الثقافى
عمان ــ أيار ١٩٩٨

يبدأ د. إسماعيل عبد الله بتبنى فرضية : أن العرب إما أن ينهضوا معاً ، أو تتخبط جهودهم جميعاً بدرجات متفاوتة وتتجزأ بعض أقطارهم أو تختفى من المسرح الدولى. ثم يتناول بعض الأرقام التي توضح وضع مجموعة الدول العربية على خريطة الأرض ، مثلاً بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الوطن العربى حوالى ٢٣٢٧,٣ دولار عام ١٩٩٦ بسعر السوق وحوالى ٢٠٠٠ دولار بالأسعار الحقيقية فى عام ١٩٩٥. وبلغت الفجوة الغذائية عام ١٩٩٥ نحو ١١,٧ مليار دولار وغيرها من الأرقام التى تظهر الصورة القاتمة للوضع الاقتصادى فى الوطن العربى ، كما أن هناك ثمة أوهام متوارثة تحد من قدرة المجتمع عن الرؤية الشاملة للحاضر ، ومحاولة بناء مستقبل أفضل ولابد من تبديد تلك الأوهام ، والتى يمكن إيجازها فى :

– التآمر على العرب ونهب ثرواتهم وإحباط مجهوداتهم وأن الاقتصاد العالمى له آليات تعمل تلقائيا لصالح الأقوياء .. ويمكن التوسع فى موضوع المؤامرة بأنها ضد الإسلام والمسلمين وليست ضد العرب رغم تزايد أعداد المسلمين على مستوى العالم .

– حديث الأمجاد الماضية والتغنى بأوضاع الحضارة العربية الإسلامية وما أنجزته فى القرون الستة الأولى ، قبل أن تدخل العصور الوسطى خلال القرون الثمانية التالية .

– السلفية : وهى مجمل التيارات التى ترى أن النجاح فى المستقبل يكون بالعودة إلى ماضى بعيد أو قريب ، فهى أمر مستحيل ومسيرة الزمن ليس بها عودة إلى وراء .

– الثورية الجوفاء: التى تتمثل فى مواجهة القضايا والمواقف بالرفض والتنديد والإدانة والاتهام بالخيانة والعمالة وهذا كله لا يؤثر فى مجرى الأمور ولا ينجح مع الرأى العام .

– الثروات العربية : كان القول الشائع أن أرض العرب غنية بالموارد الطبيعية وبالتالى فإن دولة الوحدة ستكون قادرة على الاستعمال الأمثل لهذه الموارد بما يهيئ للأمة الرخاء

والقوة ، والواقع أن مواردنا محدودة للغاية وأغلب رقعة الأرض صحارى .

وعند ارتفاع أسعار النفط فى السبعينات اعتبر سلاحا ضد الأغنياء ولكن الواقع أن النفط سلعة أولية يسيطر عليها المشترون ، وأن قوة النفط مرتبطة ببيعه لمشترين يملكون معظم أسباب القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والثقافية .

وبعد تحدى الواقع بالأرقام وتبديد الأوهام يتعين أن نعرض الأوضاع العالمية التى تحيط بنا ولا نملك ولا نريد الانفصال الكامل عنها وأهم ما يميز العالم هو عصر الكوكبة . فأصبح لا يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ أن شركات كبرى قد اندمجت أو سيطرت شركة ما على شركة ثانية .

وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيرا على يد البنك والصندوق ومازالت تعانى وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات فى نقدهما ، ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعيا . فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية فى السلع والخدمات والأموال ومن العسير على أى دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادى أن تخرج عليه دون خسارة فادحة . وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولى والداخلى التى ترضيها، كما يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساسا لصالح الشركات الكوكبية التى أسميناها بصدق متعددة الجنسيات .

أما من حيث الفقر والتبعية والتهميش فقد افترض البنك الدولى أن من يحصل على دخل أقل من دولار واحد فى اليوم هو الفرد المعدم والعرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان .

وعلى العرب جميعا أن يتأملوا حقيقة أننا فى السبعينات أثناء حرب ١٩٧٣ كنا نهدد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات ، أما فى التسعينات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا، وعندئذ ندرك كيف أصبح الذهب الأسود سلاحا فاسدا . ويجب أن نعى تماما آليات التهميش فهناك

عدد كبير من دول العالم الثالث يقع فى أطراف الشبكة أى فى وضع يسميه الاقتصاد الأكاديمي "المنتج الحدى" أى المنتج الذى يغطى تكاليف إنتاج السلعة ولا يحقق ربحا ، وتؤكد اقتصادات السوق أن المنتج الحدى يفلس عادة إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عن تكلفة إنتاجه .

وفى ضوء ما سبق يتبين بجلاء أن الخيار العربى الأول يجب أن يكون التنمية الشاملة والمطردة .

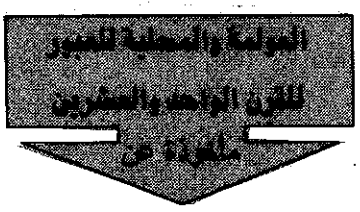

World Development Report 1999/2000*
Entering the 21st Century

(١) دروس الماضى :

يبدأ البنك الدولى رؤيته لدخول القرن الواحد والعشرين بتقويم التجربة التنموية فى السنوات القليلة الماضية ، وبيان التحديات التى تواجه واضعى السياسات . فقد وجد أن التجربة التنموية خلال السنوات الخمس الماضية أسفرت عن عدد من الدروس المهمة والتى سيكون لها تأثير على توجهات البنك فى المستقبل وهي :

- أن النمو لا يحدث تساقطا Trickle down ، لهذا فالتنمية يجب أن تتجه إلى إشباع الحاجات الأساسية بشكل مباشر .
- لا توجد سياسة وحيدة يمكنها التعامل مع التنمية ، ومن الضرورى إذن وجود منهج شامل .
- أهمية المؤسسات ، التى يمكن بواسطتها الربط بالمجتمع ، والاستجابة للتغيرات المختلفة وفقا للظروف والأوضاع المستجدة .

(٢) التحديات :

أما التحديات التى تواجه التنمية فهى متعددة مثل : الفقر ، والجوع ، الأوضاع الصحية المتدهورة ، الأمية ، التدهور البيئى ... وغيرها .

والمحور الأساسى للتقرير هو أن هذه التحديات يمكن مواجهتها من خلال تسخير قوى العولمة Globalization من جهة ، والمحلية Localization من جهة أخرى لدخول القرن القادم . لذلك يركز التقرير هذا

* ملخص للتقرير الأصلى منشور فى
http: www ....

العام الذى يشهد الانتقال إلى قرن وألفية جديدة على عنصرين (قد يبدو للبعض أنهما متناقضان) ، وهما: العولمة والمحلية . وتنصب رسالة التقرير على أهمية العمل على الجبهتين معاً من أجل الاستحواذ على منافع النمو خلال القرن الواحد والعشرين . فالعولمة تتطلب من الحكومات المركزية أن تسعى جاهدة لعقد اتفاقات مع شركاء ، ربما من حكومات دول أخرى ، منظمات دولية ، منظمات حكومية ، أو شركات متعدية الجنسيات ، وذلك من خلال مؤسسات تتجاوز المستوى الوطنى . أما المحلية فتتطلب من الحكومات المركزية أن تصل إلى اتفاقات مع الأقاليم والمدن ، من خلال مؤسسات أدنى من المستوى الوطنى .

ويؤكد التقرير أيضاً ، رغم أهمية العمل على الجبهتين ، إلا أن هذا لا يعنى استبعاد دور الحكومات المركزية ، والتى ستظل ذات أهمية كبرى فى عمليات التنمية .

(٣) قضايا العولمة :

يتناول التقرير ثلاثة قضايا رئيسية للعولمة ، والتى تستدعى مؤسسات وقوى تتجاوز المستوى الوطنى ، وهى قضايا التجارة الدولية ، والتدفقات المالية ، والتحديات البيئية العالمية .

(٣-١) التجارة الدولية : يؤكد التقرير على أهميتها البالغة للدول النامية وأنها تعد آلية رئيسية للحصول على منافع العولمة . وأن دورة نوفمبر الألفية لمنظمة التجارة العالمية ستعطى أولوية لتخفيض القيود التجارية على السلع الزراعية والخدمات ، مما ينطوى على إمكانية كبيرة لاستفادة الدول النامية فى هذا المجال . ومع ذلك يوجه التقرير الانتباه إلى اتخاذ السياسات المناسبة للحد من الآثار السلبية على الطبقة العاملة والناتجة عن تحرير التجارة .

(٣-٢) التدفقات المالية : وقد فاقت التدفقات المالية فى تطورها التجارة الدولية . ويرى التقرير أن تدفقات رأس المال تتيح منافع اقتصادية هائلة لكل الأطراف ، وخاصة فى الدول النامية . ومع وجود إشارة إلى أن الاستثمارات قصيرة الأجل يمكن أن تعرض الاقتصادات النامية لمخاطر مختلفة (درس جنوب شرق آسيا) ، إلا أنها تعد أيضاً ، من وجهة نظر

التقرير ، حافزا للدول النامية لتطوير قطاعها المصرفى وأسواقها المالية فى مواجهة المنافسة الوافدة .

(٣-٣) التحديات البيئية العالمية : والمقصود هنا تلك التى تنجم من أنشطة تمارس خارج حدود الدولة ، ومن ثم لا يمكن للحكومات الوطنية أن تقاومها بمفردها ، ويواجه العالم بشكل مشترك عدد غير قليل من المشكلات البيئية مثل : تغيرات الطقس ، التصحر ، تراجع التنوع البيولوجى ... ورد الفعل لمثل هذه التحديات يجب أن يتم على المستوى العالمى .

(٤) قضايا المحلية :

بينما يدور الاهتمام بقضايا العولمة بأحداث وأمور تتجاوز حدود الدولة ، فإن التقرير فى جانبه الآخر يهتم بالمحلية أو التوجه المحلى ، والذى يتطلب مراعاة وجهات النظر وتطلعات المجتمعات المحلية داخل الدولة ذاتها . ويميز بين جانبين للتوجه المحلى : التعددية السياسية واللامركزية ، والتحضر Urbanization.

(٤-١) التعددية السياسية واللامركزية : ويتم التأكيد هنا على أن مشاركة الناس فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم يعد أحد المكونات الأساسية للتنمية الفعالة . ولكن اللامركزية قد تنجح أو تفشل وفقا للأسلوب المتبع فى تنفيذها . فاللامركزية بحاجة إلى تغيير نظام إدارة المجتمع ، وإقامة مؤسسات سياسية وإدارية جديدة . كذلك يجب أن تتضمن خطوات محددة لبناء قدرات الحكومات المحلية لكى تتمكن من ممارسة مهامها ومسئولياتها .

(٤-٢) التحضر : يتصاعد الاتجاه باستمرار نحو الهجرة من الريف إلى الحضر وتزايد معدلات الهجرة بوجه خاص فى الدول النامية . وفى مواجهة هذه الظاهرة تلجأ بعض الدول إلى وضع القيود التى تحد من هذه الهجرة، ويلجأ البعض الآخر إلى منح مزايا مختلفة لسكان الحضر على حساب الريف من خلال سياسات التسعير والضرائب وذلك للحد من ظاهرة الفقر فى الحضر . ولكن التقرير يرى أنه لا جدوى من كلا السياستين وأنه من الأفضل أن تتخذ الدول سياسات تنموية تهدف لتحقيق المنافع لكل من سكان الريف والحضر على السواء ، وأن تتيقن أن عمليات التنمية ستفضى إلى مزيد من التحضر على مدار الزمن ،

ومن ثم من الأهمية التخطيط من أجل هذا مع العلم أن كثير من الخدمات الضرورية للمعيشة الحضرية مثل الإسكان ، والمياه ، والصرف ، والمواصلات ، تدار على نحو أكفأ وأكثر فعالية عندما يتولى هذه الإدارة المواطنون المحليون أنفسهم .

ويشمل التقرير دراسات حالة لعدد من الدول بخصوص الاستفادة من منافع الظاهرتين معا العولمة والتوجه المحلى ، ومن بينها دراسة حالة مصر فى تحرير التجارة .

العولمة والطريق الثالث

ماخوذة عن

السيد يسين ــ ميريت للنشر والمعلومات ــ القاهرة ١٩٩٩

لا يمكن إصدار حكم قاطع فيما يتعلق بقبول أو رفض العولمة ، فإذا كان الحكم رفض العولمة فيعتبر ذلك تعجلا فى إصدار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى . وإذا كان صحيحا أن العولمة تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى ، فإن التاريخ سوف يتجاوز هذه اللحظة . وسيكشف فى المستقبل المتطور أن العولمة بغض النظر عن نشأتها الرأسمالية ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية عالمية واسعة المدى ستنقل الإنسانية كلها إلى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى الاجتماعى وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل أمريكا أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهيمن هيمنة كاملة على العالم اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا وعلميا ، وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعا بالعقم وعدم الفاعلية .

ولكن ما هى تأثيرات العولمة على الوطن العربى ؟ إن للعولمة تجليات اقتصادية وثقافية ويمكن فى سياقها تحليل التأثيرات ، فبالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة تتضح معالمها فى تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول على مستوى العالم ووحدة الأسواق المالية والنقدية ، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود ، إلا أن أبرز رمز معاصر للعولمة الاقتصادية يظل إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية ، وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهدة الخاصة بإنشاء هذه المنظمة التى

أخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة وإزالة كافة القيود ... الخ .

ويخطئ صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هى تحديات اقتصادية بحتة ، تتصل بزيادة الصادرات أو رفع معدلات الإنتاج أو الارتقاء بمستوى الجودة ، ذلك أن أخطر التحديات جميعا فى هذا المجال بالذات تحديات ثقافية . وهنا تتم الإشارة على وجه التحديد إلى الارتفاع الخطير فى معدلات الأمية فى الوطن العربى ، والتى تكاد تصل فى بعض التقديرات إلى ٦٠% ، ومعنى ذلك أن ٦٠% من الشعب العربى لن يكون قادرا على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى ، ونشوء مجتمع المعلومات العالمى والتى قد تكون شبكة الإنترنت رمزا دالا عليها . وهكذا يمكن القول إن الوطن العربى يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضى على الأمية فقط وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون وترفع مستوى الأداء فى المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية .

أما بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة والتى ترفع شعار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تجابه الدول العربية جميعا تحديات خطيرة ، فقد قطعت دول عربية عديدة خطوات نحو تطبيق الديمقراطية ، كما أن عددا لا بأس به من الدول العربية لم يخط الخطوة الأولى فى طريق الديمقراطية ، أما بالنسبة لحقوق الإنسان ، فهى تمثل تحديا للممارسات السياسية فى كثير من بلاد العالم العربى ، لأن بعض الدول العربية لا تريد تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان زعما بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية ، وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض حرب شرسة فى هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تضغط لتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان .

ويمكن القول إن من أخطر تحديات العولمة السياسية ما يبرز فى ميدان العلاقات الدولية ، حيث أصبح حق التدخل سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضا على بعض الدول أساسا من خلال تحكم

الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي وهكذا ، وإعمالا بهذا الحق الذى يستند كما يقال إلى الشرعية الدولية تحاصر ثلاثة شعوب عربية لأسباب مختلفة ترتبط بكل حالة على حده ، هى الشعب العراقى ، والشعب الليبى ، والشعب السودانى ، ويعتبر التدخل من وجهة نظرنا ــ من أخطر التحديات الجديدة التى تواجه العالم العربى .

وهكذا يمكن القول إن تحديات العولمة للوطن العربى متعددة ومعقدة وهى كما تمت الإشارة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وتحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربى ، والجامعات العربية ، ومراكز الدراسات الغربية للتعامل معها ، لأن الطريق الوحيد أمامنا هو التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة .

أثر الاتحاد النقدى الأوروبى فى الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية

مأخوذة عن

ماجد بن عبد الله المنيف ــ مجلة الكويت الاقتصادية ــ العدد السادس

ــ السنة الثالثة ــ شتاء ١٩٩٩

يعتبر الاتحاد النقدى الأوروبى المسئول عن حركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، مما يترتب عليه اتساع السوق المالى فى منطقة اليورو ، ومنافسة اليورو للدولار كعملة عالمية . لذا سيترتب على هذا الاتحاد نتائج هامة على الاقتصادين الأوروبى والعالمى وخصوصا على المدى الطويل ، وبحلول عام ٢٠٠٢ سوف يتم قبول العملة الجديدة كأصل احتياطى للبنوك المركزية ووسيطا للمبادلات ، وبالتالى تصبح منافسا للدولار الأمريكى وبالتالى سوف تتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بعدة تأثيرات منها تقليص الفوائد التى تجنيها من ارتفاع حجم الدولارات النقدية خارج الولايات المتحدة والمقدرة بنحو ١٩٠ بليون دولار تشكل نصف حجم العملة الأمريكية خارج النظام البنكى وتوفر بها فوائد غير مباشرة تقدر بحوالى ١٠-١٥ بليون دولار .

أما بالنسبة للآثار طويلة المدى ــ فيقاس أثر الاتحاد النقدى الأوروبى فى ظل احتمالين هما : ***الاحتمال الأول*** :

فى حالة وجود سياسات مالية متناسقة بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ووجود إصلاحات هيكلية فى أسواق العمل عام ٢٠١٠ سوف يزداد معدل نمو الناتج المحلى لدول الاتحاد بحوالى ٢,٩% عام ٢٠١٠ وتنخفض نسبة الدين الحكومى العام إلى الناتج المحلى بنسبة ١٢,٦% وينخفض معدل البطالة بنحو ٢% – ويحقق الميزان التجارى فائضا يقدر بنحو ٢٧,٩ بليون دولار مقارنة بالوضع الأساسى . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان فسيتحسن النمو فى نواتجها المحلية بمعدل ١% وينخفض عجز موازينها التجارية بمقدار ٣١,٩ بليون دولار ، وفى الدول النامية يتحسن معدل النمو فيها بعد الاتحاد النقدى الأوروبى المصحوب بالتناسق المالى والإصلاح الهيكلى بنحو ٣% وسيزداد ميزانها التجارى بحوالى ٥,٧ بليون دولار مقارنة بالوضع الأساسى بسبب انخفاض أسعار الفائدة وزيادة صادراتها إلى أوربا . ***والاحتمال الثانى*** : هو غياب التناسق المالى والإصلاحات الهيكلية فى سوق العمل وينتج عنه انخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى فى دول الاتحاد الأوروبى عام ٢٠١٠ بحوالى ٢,٥% مقارنة بالوضع الأساسى ، وسيتحسن موازينها التجارية بحوالى ٢% وتزداد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى بحوالى ٩,٨% ، أما الولايات المتحدة وكندا واليابان فلن تتأثر معدلات نمو نواتجها المحلية مقارنة بالوضع الأساسى ، إلا أن عجز موازينها التجارية سيزداد بحوالى ٥٧,٥ بليون دولار ، وسينخفض معدل نمو الناتج فى الدول النامية نتيجة الاتحاد بحوالى ٢% ، وسيزداد العجز فى الموازين التجارية لهذه الدول بحوالى ٣,٧ بليون دولار ويختلف التأثير فى الدول النامية باختلاف درجة انفتاح اقتصاداتها **(نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى)** وباختلاف درجة علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبى .

وبالنسبة للدول العربية فيبلغ حجم صادراتها عام ٢٠١٠ حوالى ١٤٣ بليون دولار وواردتها ١٢٥ بليون دولار ، ونسبة تجارتها الخارجية إلى مجموع النواتج المحلية للعالم العربى حوالى ٥١% ، ويستورد العالم العربى حوالى ٣٨% من وارداته من الاتحاد الأوربى ، ونحو ١٢% من الولايات المتحدة ن ونحو ٩% من اليابان .

وتختلف حصص الشركاء التجاريين الثلاثة بين الدول العربية ، إذ تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجارى الرئيسى لدول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة بالنسبة إلى الواردات، وتعتبر اليابان الشريك الرئيسى بالنسبة إلى الصادرات أو للواردات . لذلك فإن التغيرات فى معدلات النمو وفى مستويات الأسعار فى الاتحاد الأوربى نتيجة الاتحاد النقدى ستؤثر بشكل أكبر فى اقتصادات دول الشمال الإفريقى مقارنة بغيرها .

أما تأثير اليورو فى خيارات الدول العربية فيعتمد على ما إذا أصبح اليورو عملة عالمية تؤثر فى الدولار كعملة احتياطى وعملة ربط ، إذ تربط ثمانى دول عربية عملاتها إلى الدولار **(دول مجلس التعاون وسوريا واليمن)** وقد تستمر بالربط إلى الدولار حتى يتضح مستقبل اليورو ونظام النقد الدولى باعتبار حجم تجارتها مع الولايات المتحدة من جهة ودور الدولار كعملة تقويم للمبادلات البترولية من جهة أخرى . وتبلغ الاحتياطات الرسمية للدول العربية من العملات بنهاية عام ١٩٩٥ حوالى ٦٠ بليون دولار منها ٢٣ بليون دولار لدول مجلس التعاون الخليجى ، والأغلب أن معظم تلك الاحتياطيات مقومة بالدولار ، وإذا دخل اليورو حيز التنفيذ وجرى قبوله عالمياً فقد تواجه البنوك المركزية العربية خيار تنويع احتياطياتها من العملات .

ويشكل الاتحاد النقدى الأوروبى تحدياً آخر للدول النامية ومنها الدول العربية ويتعلق بالدروس المستخلصة من التوجه الأوروبى نحو الاتحاد وتنفيذه ، مما يوضح أهمية وضرورة التكامل الاقتصادى للدول العربية فى عالم يتجه بشكل سريع إلى التكتلات الاقتصادية ويقويها ، فالفترة الفاصلة بين إعلان السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٣ والتوحيد النقدى هى ست سنوات تم خلالها إنجاز الكثير ، إذ عملت فيها دول الاتحاد الأوربى على وضع الأسس للتوحيد النقدى **(معاهدة ماستريخت)** والنقاش حولها وتحليل آثارها قصيرة وبعيدة المدى وعرضها للاستفتاء الشعبى وترتيب المالية العامة ، والوضع الداخلى للوفاء بشروطها .

انهيار البورصات الدولية

ماخوذة عن

صلاح الدين حسن السيسى ــ قضايا اقتصادية معاصرة ــ دراسات نظرية وتطبيقية ــ مكتبة دار الآداب ــ الشارقة ١٩٩٨

تتجه الأسواق المالية العالمية نحو التكامل فيما بينها لتوفير فرص الاستثمار الأمثل لرؤوس الأموال ويبدو أن عولمة الأسواق المالية تنطوى على بعض المخاطر ، فقد تبين بوضوح من جراء الأزمة المالية التى شهدتها المكسيك عام ١٩٩٤ ، والاضطرابات التى لحقت بأسواق الأسهم والعملات فى العديد من دول جنوب شرق آسيا مؤخرا علم ١٩٩٧ أن المستثمرين العالميين قد يغيرون نظرتهم للأسواق المالية النامية ويتحولون عنها بشكل فجائى مما يترك آثارا سلبية واضحة على هذه الأسواق .

وشهدت بلدان جنوب شرق آسيا اضطرابات مالية وانهيارات فى أسواقها المالية وهى البلدان التى وصفت اقتصاداتها بـ (المعجزة الآسيوية) ولقد حدثت قبلها أزمات مالية مصرفية فى المكسيك فى أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ وكان سببها عجز كبير فى الميزان التجارى وخسائر كبيرة فى الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية مما أجبر السلطات النقدية على إعطاء الحرية لعملاتها (البيزو) الذى تدهورت قيمتها وحدث قبل ذلك أزمة (مصارف الادخار والإقراض) فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينات ، كما أن النظام المالى والمصرفى فى اليابان مازال يعانى من صعوبات ، وقبل ذلك برزت أزمة المديونية الخارجية التى كادت أن تدمر النظام المالى العالمى فى أغسطس ١٩٨٢ .

إن الأزمات سالفة الذكر جاءت فى ظل تزايد الانفتاح الاقتصادى والتكامل فى أسواق المال وعولمة المعاملات الاقتصادية ، مما أدى إلى تقوية قنوات انتقال عدوى الأزمات ، وفقدان الثقة فى اقتصاد يعانى من أزمة مالية إلى اقتصادات أخرى قد تكون أساسيات اقتصاداتها سليمة .

وكانت آثار ونتائج أزمة البورصات العالمية على أسواق الدول العربية واستثماراتها فى الخارج ، فقد تأثرت أسواق الأسهم العربية ، والاستثمارات العربية فى الخارج

بشكل محدود ، وظهرت عودة جزئية للاستثمارات العربية من الخارج ، وكانت تلك الأسواق المستفيدة هى تلك التى تتميز بسهولة حركة الدخول والخروج ، ويتاح فيها الاستثمار الأجنبى مثل مصر ــ لبنان ــ المغرب ــ الأردن بالإضافة إلى بعض الشركات فى بورصتى البحرين وعمان ، وأغلب الاستثمارات العربية بالأسهم العالمية موزعة ومنوعة فى محافظ مختلفة وفى سلات استثمارية عديدة ، وبالتالى فإن انخفاض الأسهم كان له أثر خفيف على إجمالى الاستثمارات ، ومن اكتتب حديثا فى الأسهم الآسيوية والأمريكية والأوربية خسر بشكل كبير ، بينما من اكتتب منذ بداية العام أو خلاله فإنه كان رابحا لأن الانخفاض كان صحيحا لأسعار كانت عالية جدا ، وسوف تعود الأسواق إلى استقرارها عند توازن العرض والطلب ، وتصحيح الأسعار المتضخمة ، وقد تجذب بعض الأسواق المالية العربية المنفتحة بعض الاستثمارات العربية والعالمية فى الخارج مستفيدة بذلك من هذه الهزات والانهيارات الراهنة .

وتتمثل الحلول للخروج من هذه الأزمة فيما يلى :

- ضرورة عودة التوازن إلى قيم العملات والثقة فى بورصات المنطقة حتى يمكن تحجيم الخسارة الناتجة عن المضاربة وخفض قيم العملات حتى يمكن لدول المنطقة تخفيض تكلفة الإنتاج .

- إقناع المستثمرين الدوليين بأن الأزمة لا تتعلق بسياسات حكومية خاطئة ولكن نتيجة تجاوزات للقطاع الخاص ، صاحبت تحرر الأسواق المالية دون مراقبتها وإلزامها بضوابط صارمة ، وأن المضاربة الشرسة على العملات قد خفضت قيمتها بأكثر من المستويات التى تعبر عن الثوابت الاقتصادية لاقتصادات دول المنطقة .

- التزام الدول الغنية بفتح أسواقها أمام صادرات دول المنطقة حتى يمكنها استغلال الأوضاع التنافسية الجديدة المترتبة على خفض قيم العملات فى تنشيط صادراتها فى وقت ينكمش فيه الطلب الداخلى وحتى تعود الثقة إلى المستثمرين.

تهدئة العوامل التى تدفع المنطقة إلى الركود ، فالوضع لا يحتاج إلى تقييد

الائتمان ، وتقليص الميزانيات ، وإغلاق المصارف ، بل يستدعى انتهاك سياسات نقدية ومالية توسعية لتعويض الانخفاض المتوقع فى القروض الأجنبية .

حلقة العمل
حول إدارة الدين العام

ماخوذة عن

على توفيق الصادق
نبيل عبد الوهاب لطيفة
صندوق النقد العربى ــ معهد السياسات الاقتصادية ــ سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل ــ العدد الرابع مارس ١٩٩٨. أبو ظبى

بدأت حلقة العمل بمناقشة علاقة الدين العام بالنشاط الاقتصادى ، وتم الإيضاح والتأكيد على أن الدين العام سواء كان دينا محليا أو خارجيا له آثار على الاقتصاد وعلى وضع ميزانية الحكومة ، وعلى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى الجدارة الائتمانية للدولة. كما أن الدين العام المحلى والخارجى قد يفيد الاقتصاد من حيث المساهمة فى تمويل التنمية إذا كان الاقتصاد قادرا على تحمل أعباء هذا الدين ، وذلك بتحقيق عائد من استثمار المواد المقترضة يزيد عن تكلفة الاقتراض ، ويوفر فى فترة لاحقة الموارد المطلوبة لسداد الأعباء الناجمة عن الاقتراض وقد يؤدى الدين العام إلى مصاعب اقتصادية فى مراحل لاحقة إذا لم يتمكن الاقتصاديون من تحمل أعباء المديونية العامة .

وناقشت الحلقة حركية ومؤشرات الدين العام ، واتضح أن حركة الدين العام تتصل أساسا بميزانية الحكومة بشكل عام والميزانية الأساسية على وجه الخصوص . وقد تأكد أهمية مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ومؤشر نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات فى استشراف تطور الدين العام بشقيه المحلى والخارجى فى ظل بساطة تقديرهما وتوفير البيانات المطلوبة لهذا الغرض، كما أن الحد من المديونية العامة يتطلب سياسات وإجراءات تصحيحية مالية لمعالجة الاختلالات فى الميزانية الحكومية وفى ميزان المدفوعات وإلى سياسات هادفة لرفع معدلات نمو الدخل ورفع معدل نمو الصادرات وقد تبين أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الصادرات بقدر ما هو مهم قد لا

يكون أمرا سهلا فـــى ظـــل العولمـــة بأشكالها وصيغها الإقليميـــة والدوليـــة لأن جميـــع البلـــدان المتقدمـــة منـــها والنامية تسعى لزيادة صادراتـــها فـــى عالم يتجه نحو زيادة التحرر التجـــارى والمالى .

ويبدو أن خير طريـــق يمكـــن أن تسلكه البلدان العربية فى هذا المجـــال هـــو أن تحصـــن نفســـها بالانفتـــاح الاقتصادى على بعضها وتسير نحـــو التحرير التجارى والمالى الغربى فـــى شكل من أشكال التكامل الاقتصـــادى العربى ، وبالنســـبة لأثـــر عمليـــات الاستقرار والإصـــلاح الـــهيكلى فلـــم ينعكس بعد بشكل واضح على الوضـــع الخارجى وميزان المدفوعات وعلـــى الصادرات بشـــكل خـــاص ، ونظـــرا لأهمية هذه الأخيرة وخاصـــة ســـرعة نموها بالنسبة لتحسن وضع المديونيـــة الخارجية فى المدى المتوسط والطويـــل بما يفيد الاقتصاد المحلى ويخفض مـــن تكلفة التمويل ويزيد من سرعة النمـــو مما يتطلب معه ضـــرورة مواصلـــة جهود الإصلاح ، بما يزيد من حســـن تخصيص الموارد ، ويرفع من كفـــاءة الاقتصـــاد المحلـــى وســـرعة نمـــو الصادرات .

أما الموضع الثالث الذى تناولتـــه الحلقة فيتصل بـــإدارة الديـــن العـــام ومتطلباتها وبيان أهمية تحديد الأهداف التى تسعى إدارة الدين لتحقيقها وهي:

- تدبير التمويل مـــن القطـــاع غـــير الحكومى لتغطية احتياجات اقـــتراض الحكومة .
- تخفيض تكلفة الاقتراض إلى أدنـــى حد ، آخذا بنظر الاعتبار المخاطر.
- التنسيق مع السياسة النقدية .

واتضح من تجارب الدول العربيـــة فى إدارة الدين العام أن جميع البلـــدان العربيـــة المعنيـــة اســـتحدثت إدارات لإدارة الدين العام وحـــددت الأهـــداف والمسئوليات والجهات المسئولة عـــن ذلك وقد جاء ذلك فى إطـــار برامـــج إعادة الهيكلة الاقتصادية المتفق عليـــها مع مؤسسات دولية .

إطار نظرى للقياس الكمى لأضرار التلوث الصناعى بتقدير دوال الضرر

ماخوذة عن

عشماوى على عشماوى ــ مجلة دراسات اقتصادية ــ السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ــ العدد الأول ــ السنة الأولى ــ مايو ١٩٩٨

لقد ترتب على تطبيق التدابير الهادفة إلى تحسين الإدارة البيئية أو تدعيمها آثار بعيدة المدى بالنسبة للموازين الاقتصادية الكلية الرئيسية ، ومع ذلك لا يمكن إجراء أى نوع من التعميم ، ففى بعض الحالات تدعم الآثار الشاملة لتلك السياسات بالنسبة للموازين الاقتصادية الكلية الاستقرار الاقتصادى الكلى وجهود التكيف فى بلد ما .

وفى القطاع المالى فإن تدهور النظام المالى نتيجة لتقديم الدعم البيئى أو تنفيذ مشروعات الحفاظ على البيئة ، قد يمكن موازنته باستخدام الإيرادات الناتجة من الضريبة البيئية على قطاع الموارد المصممة على نحو سليم ، بالإضافة إلى إصلاح الضرائب العامة.

وتعتبر دوال الضرر البيئى إحدى الأدوات الهامة لربط مستويات التلوث فى البيئة المحيطة بالأضرار المادية والاقتصادية الناتجة من التعرض للتلوث والتى تلحق بمختلف عناصر الإنتاج . كما تبين أيضا أن هناك أسسا متعددة لتبويب الأضرار ، ولكن مهما اختلفت أسس التبويب فإن الأضرار تنعكس آثارها على الثروة البشرية والمادية للمجتمع . ويمكن قياس أضرار التلوث قياسا كميا من خلال مجموعة من الخطوات كالآتى:

- تقدير التعرض للتلوث ويتطلب ذلك معرفة التركيزات المتوقعة للتلوث وهذه يمكن تقديرها عن طريق استخدام النماذج الرياضية لنوعية البيئة أو البيانات المتاحة من أجهزة رصد التلوث ، كما يتطلب أيضا معرفة توزيعات المجتمع المعرض للتلوث وهذه يمكن تقديرها باستخدام الإحصاءات المتاحة .
- تحديد الآثار العكسية للتلوث على الصحة البشرية والنبات والمواد والقيم الجمالية حيث يساعد ذلك على التعرف على نوعية وخطورة الأضرار الناتجة عن التعرض لمختلف عناصر التلوث فى البيئة المحيطة .
- التعرف على دوال الجرعة والاستجابة للتلوث التى تسمح بتقدير حجم الآثار العكسية الناتجة من التغير فى التعرضات المختلفة للتلوث .
- تحليل العلاقة بين التعرض للتلوث والآثار العكسية للتلوث حتى يمكن تحديد العوامل التى تؤثر فى مدى حدوث وتأثير عناصر التلوث ويمكن

إجراء ذلك التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية .

وبتقدير بعض دوال الضرر لآثار التلوث الصناعى على الصحة البيئية والنبات والمواد والقيم الجمالية تبين:

أ- نادرا ما يمكن الحصول على دوال الضرر للآثار الصحية من الدراسات العملية ودراسات الأوبئة على المستوى الجزئى ، أما بيانات دراسات الأوبئة على المستوى الكلى فإنه يمكن ترجمتها إلى دوال للضرر ولكن نظرا لأن هذه البيانات تتسم بعدم الدقة فيجب استخدامها بحذر .

ب ـ على الرغم من محدودية البيانات المتاحة فإنه يمكن الحصول على بعض دوال الضرر لآثار التلوث على بعض أنواع النبات وبعض أنواع المواد واتساخ الأسطح المدهونة المعرض للتلوث .

أثر الخصخصة على حقوق العمالة ومشكلة البطالة فى مصر

مأخوذة عن

نعيم فهيم حنا ـ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ـ كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة ـ المجلد الأول ـ العدد الحادى والعشرون ـ أبريل ١٩٩٧

إن الخصخصة مفهوم أكثر شمولا واتساعا من مجرد نقل ملكية مشروعات معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فهى تعنى بالإضافة إلى ما سبق تحرر النشاط الاقتصادى عموما من التدخلات الحكومية وإعمال آليات السوق والحرية الاقتصادية فى شتى نواحى الاقتصاد القومى ، كما أنها لا تقتصر على خصخصة الملكية بل تنسحب أيضا إلى خصخصة الإدارة .

وتعتبر الخصخصة سياسة اقتصادية تحمل فى طياتها آثارا اجتماعية هامة ، ومن أهم هذه الآثار ذلك الأثر السالب على حقوق العمال وتعميق مشكلة البطالة بسبب إعادة هيكلة الشركات المعروضة للخصخصة وضرورة التخلص من العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام تطبيقا لآليات السوق وحفاظا على التوازن بين عوامل الإنتاج ، وهى أمور تمليها السياسة الاقتصادية السليمة ، ولكنها تعكس آثارا اجتماعية سالبة (أو سلبية)

وتتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لعلاجها قبل تفاقمها وتأثيرها السئ على المحصلة النهائية لإجراءات الإصلاح الاقتصادى .

– ويلعب الصندوق الاجتماعى للتنمية دورا هاما فى تقليل الآثار السالبة على مشكلة البطالة إلا أن هذا الدور غير مكتمل لعدم قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بدراسة حجم العمالة الفائضة فى المشروعات المعروضة للخصخصة ، وتخطيط البرامج اللازمة لمعالجة مشاكلها لفترة زمنية تتوافق مع فترة تطبيق برنامج الخصخصة وبالتالى يصبح من الضرورى إجراء دراسات ميدانية على الشركات المعروضة للخصخصة لتحديد حجم العمالة الفائضة بعد استبعاد المعاش المبكر ، والتعويضات مع تحديد طرق التصرف حيالها سواء بالتدريب التمويلى أو صندوق المعاشات أو غير ذلك وفقا لخطة زمنية تتوافق مع برنامج الخصخصة . وربط التعليم باحتياجات المجتمع وإعادة النظر فى سياسة التعليم الفنى مع التركيز على الاهتمام ببرامج التدريب وإعادة التأهيل . ويصبح من الضرورى تصميم شبكة للضمان الاجتماعى وإعانات البطالة ومدها لتشمل جميع العاملين أو من فى سن العمل حتى يجدوا عملا ، خاصة وأن إجمالى عدد العاملين تقريبا ١٥ مليون فرد أى ما يعادل ٢٥% من عدد السكان تقريبا ، وهو ما يعنى أن كل عامل مصرى يعول أربعة أفراد **بما فيهم نفسه** وهى نسبة عالية جدا تجعل من مشكلة البطالة مشكلة فى غاية الخطورة اجتماعيا واقتصاديا . كما ينبغى الاهتمام بالصندوق الاجتماعى للتنمية واستخدام جزء من حصيلة الخصخصة فى تمويل الصندوق لزيادة موارده ودعمه فى مواجهة مشكلات البطالة . مع ضرورة مساهمة القطاع الخاص مع الدولة فى تغطية جزء من أعباء التدريب التمويلى وإعادة التأهيل للعمالة المصرية ، حيث إن تحقيق الاستقرار الاجتماعى أمرا هاما جدا للتنمية الاقتصادية وتوافر السوق واتساعه مما ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادى لهذه المشروعات الاقتصادية الخاصة .